

مفتش حكومي يعترف: 60 بالمائة من المعتقلين أبرياء ومن لا يطلق سراحه يتعفن في المعتقل

البديل العراقي

2007-7-26

كان عقيد الشرطة (ثامر محمود اسماعيل الحسيني) يطلب من المحتجزين في مركز احتجاز بشمال غرب بغداد أن "يعبروا عن تظلماتهم"، أمام مراسل صحيفة لوس انجلوس تايمز، لكنّ أحداً منهم لم ينبس ببنت شفة. ولما غادر المكان نطقت الألسن التي كانت "مخرسة". وأول من تحدث (راقي مشعل) 32 سنة، من السنة، وتظهر على جسده آثار جروح بليغة ومنها على أحد صدغيه. وثمة ضمادة بالكاد تغطي جرحاً عميقاً ما فتئ ينز دماً على كتفه الأيمن. قال إنه تعرّض لجروح عديدة نتيجة هجوم بالهاونات جرى قبل أسابيع قليلة على بيته في جنوب بغداد بحي الدورة. وأضاف: "جئت الى مستشفى اليرموك بسبب ذلك، لكنهم جلبوني الى هنا". ويصر (راقي مشعل) على أنه لا يعرف أسباب احتجازه. ويقول مراسل لوس انجلوس تايمز إن مساعد الطبيب الوحيد في السجن والذي يعمل في عيادة مؤقتة، ضمّد للمتجّز جراحه من دون أن يعطيه دواء. فيما يؤكد الجنرال (كريم علي) الذي يدير مركز الحجز إن السجن يعاني مشكلة عدم القدرة على خزن الأدوية. وأشار المحتجز (خالد الهاشمي) 24 سنة الى ابطه وبطن ساقه حيث يعاني من طفح متفشّر، بعد أن اعتقل من قبل قوة تابعة للجيش العراقي قبل خمسة شهور أمضاها في هذا المكان. ومساعد الطبيب زوده بـ"كريم خاص" لكنه لم ينفع حالته المرضية. وثمة مراكز احتجاز أميركية في العراق -يقول المراسل- حيث يُعزل الأجانب والأحداث، لمنع اتصالاتهم بشبكات التمرد في مراكز الحجز الخاصة بالشرطة العراقية. ومعظم المحتجزين من سوريا ومن الشبان المراهقين بعمر 15 سنة. ومن هؤلاء (مروان صباح) 17 سنة، احتجز منذ حوالي اسبوعين. وبعد مرور وقت قصير على احتجازه تلقت عائلته مكالمة من حراس سمحوا لعائلته بسماع صوته، ثم طالبوها بدفع مبلغ 200 ألف دولار لإطلاق سراحه. ويقول (عبدالله فاضل) 40 سنة وهو ابن عم (مروان صباح): "من أين يفترض أن نجلب هذه الكمية من المال؟". وأضاف في مقابلة أجراها معه مراسل لوس انجلوس تايمز بعد جولته في عدد من مراكز الحجز: "إنها لحالة محزنة عندما تصل الحكومة الى هذه النقطة. من أين لنا أن ندفع المال لكي نطلق سراح ابننا". و(عبدالله فاضل) الذي ترك سلك الشرطة قبل سبعة شهور، يقول: إن الحرس لم يتصلوا ثانية. وأضاف: "نحن لا نعرف نلوم من. هل نلوم الحكومة؟ أم نلوم الميليشيات؟". والتقى مراسل الصحيفة الجنرال (كريم علي) في مكتبه الذي تغطي جدرانه صورته مع عدد من القادة العسكريين الأميركيين، فقال إن المحتجزين لم يعاملوا بشكل سيء وأنه بشكل متكرر يفتح أبواب مركز الاحتجاز لجماعات حقوق الانسان. لكن (جاسم البهادلي) الذي يقود لجنة حكومية عراقية التي تفتش منشآت مراكز الحجز، يقول إن الحراس حاولوا منعه من رؤية المحتجزين أو التقاط صور لبعضهم عندما زار المركز قبل شهر ونصف. وأوضح أنّ الحراس حاولوا أيضاً إخفاء المحتجزين الذين احتجزوا من دون أدلة كافية، وكذلك النساء والشبان، الذين يفترض أن يرحلوا الى منشآت احتجاز اخرى خاصة بهم. إنّ غرفة الاستجواب في السجن لها كاميرات مراقبة، والتي يفترض أنها تسمح للقادة كي يراقبوا تقنيات الاستجواب. ويوم الخميس، رفعت المعدات، وأديرت عدسات كاميرا التصوير الى الحيطان. ويقدر (البهادلي) أن 60 بالمائة من

المحتجزين أبرياء، مقارنة بنسبة 40 بالمائة مع ما كان عليه الوضع قبل بدء الحملة الأمنية لقمع التمرد. وقال إنه ضغط على قادة مركز الحجز في الكاظمية لإطلاق سراح 73 محتجزاً. وأضاف: "لو لم نفعل ذلك لما أطلقوا سراحهم. إنهم سيتركون في الحجز حتى يتعفوا".

أما الجنرال (كريم علي) وبعض قادة الشرطة العراقيين في السجن فيقولون إنهم حاولوا التخفيف من الاكتظاظ داخل مركز الحجز بترحيل بعض السجناء. لكن قادة عسكريين اميركان يعدون ذلك حلاً مؤقتاً ولفترة قصيرة.

ويرى العقيد (دانيال بريث) الذي يرأس فريق تأهيل الشرطة التابع للجيش الأميركي إن قادة السجن العراقيين أخبروا عن مشكلة الزحام أو الاكتظاظ في مركز الحجز، وهم يحتاجون الى ميزانية أكبر، لكي يوسعوا المكان ويعتنون أكثر بالمحتجزين الإضافيين.

ويشار الى أن الجنرال (كريم علي) كان قد تسلم هذه السنة منحة أميركية لبناء ثكنات عسكرية وهي على وشك الإكمال في شهر أيلول المقبل، والتي تتميز بحمامات جديدة للمحتجزين وعيادة واسعة.

وحسب ناطق باسم وزارة الداخلية اللواء (عبد الكريم خلف) فإنّ هناك خططاً لإضافة في الأقل ثلاثة قضاة و25 محققاً للسجن، كجزء من عملية نظام التوسع.

وقال " إن أملنا هو أن نعود الى الأيام القديمة، فإذا ما أوقف شخص، فهم يبقون في السجون المحلية ثم يرحلون الى القضاء ليحكموا أو يطلق سراحهم". وألقى اللواء تبعة معظم المشاكل على مراكز الاحتجاز التابعة للشرطة والمراكز الأخرى الخاصة بعملية الخطة الأمنية. وقال: "هي فقط حالة آنية التي سببت هذه المشاكل".

لكنّ (البهادلي) مفتش مراكز الحجز المعين من قبل الحكومة العراقية يشدد على ان المراكز بحاجة الى محققين أمنيين خبراء في قضاياهم، قادة كبار، ممن الدماء التأكّد من أن القاتل ينفذ مقالته "إذا استمر ما

بمثل هذا، سيضعون انفسهم في مشاكل، قد تسبب لهم الطرد من الوظيفة".